الأرشيف العراقي تطوره وأثره في التدوين التاريخي

فهمي احمد فرحان *

ملخص

تعد الأرشيفات الوثائقية من الدوائر المهمة في بلدان العالم المتقدمة في مجال التدوين التأريخي، التي أخذت بعد الحرب العالمية الثانية (1939ـ1945م) تعير لمراكز الوثائق أهمية بالغة، نظرا لاحتوائها على وثائق الأوضاع العامة للشعوب، التي يفرض واقع التدوين التأريخي دوما العودة إليها، ومن البلدان التي التفتت إلى العناية بوثائقها هي جمهورية العراق، التي أنشئت أرشيفها الوثائقي عام 1963م، نتيجة لرغبة الكثير من مؤرخي العراق، من أجل مسايرة الدول المتحضرة في هذا الميدان، وكذلك الحفاظ على الموروث الحضاري، وذلك من واجبات المؤرخين، حتى أصبح هذا الأرشيف منهل معلومات مهم بالنسبة لطلبة العلم والباحثين العراقيين والأجانب، ولاسيما الباحثين في التأريخ منهم، بحكم أهمية الوثائق في دراسة التأريخ، أذ تعد عماد دراسته، ومصادره الأساسية الأصيلة، سواء المنشورة أو غير المنشورة، لذلك سيسلط هذا البحث الضوء على ماهية الأرشيف وموطنه الأول، إذ يعد الشرق القديم (مصر والعراق) هما الموطن الأول للأرشيفات الوثائقية، كما تناول تطور أرشيفات الدول الغربية (اسبانيا، وفرنسا وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية) وأثره على إنشاء أرشيف العراق الوثائقي، ثم تطرق إلى مراحل تطور المركز الوطني العراقي لحفظ الوثائق منذ إنشائه وصولا إلى عام 1987م، حين دمجت دائرة المركز مع المكتبة الوطنية العراقية تحت اسم واحد وهو (دار الكتب والوثائق الوطنية).

الكلمات الدالة: الأرشيف العراقي، تطوره، أثره.

أولا . ماهية الأرشيف وموطنه الأول :

يمكن تعريف مصطلح الأرشيف بأنه الهيئة التي تتولى مهمة حفظ الوثائق والسجلات والقيود والمدونات بصورة منظمة، إن كانت صادرة عن مؤسسة عامة أو شبه عامة، سواء أكانت دائرة أعمال أم هيئة مستقلة، وكذلك الدوائر والمصالح والشركات الحكومية التي تقوم بتسيير الأعمال المتصلة بشؤونها وتضطلع بمهمة حفظها والعناية بها (Lancour، 1967،.234) .

يعد الشرق القديم هو الموطن الأول لظهور الأرشيفات الوثائقية، وان لم يكن الأرشيف معروفا قديما بمفهومه الشامل الذي يعرفه العالم في الوقت الراهن، فالرقم الطينية والواح الحجر التي خلفها السومريون والاكديين والبابليين والآشوريين والكلدانيين والفرس والأمم الأخرى، يمكن عدها مواد ذات طبيعة أرشيفية، وثقت أعمال ومنجزات الشعوب القديمة، ولاسيما بعد اختراع الكتابة الصورية في العراق في النصف الثاني من عصر الوركاء عام 3500 ق. م (الوثائق العربية، 1977،. 6)، أما في مصر القديمة فكان شعار الفراعنة "ان ما لم يقيد في وثيقة يعد غير موجود"، وعلى هذا الأساس فقد احتلت وظيفة الكاتب لديهم المحل الأول بين وظائف الدولة، وان نظرة واحدة إلى ما تحمله صفحات القبور في أيام الدولة المصرية القديمة من صور الحياة، كفيلة بإثبات تلك الحقيقة (حسين، 1958، 58).

ثانيا . تطور الأرشيف في الدول الغربية :

اختلف الأمر في العصر الحديث فتحولت الريادة في المضمار الأرشيفي إلى القارة الأوربية، ففي اسبانيا أنشئت أول دار للوثائق، وهي دار وثائق سمنكاس Simancas)) التي أنشئت في جزء من حصن قديم عام 1542م (الوثائق العربية، 1977،. 20) من قبل الملك شارل الخامس، ومنذ الوهلة الأولى أمر شار الخامس بفصل الوثائق التاريخية عن الوثائق الإدارية، من أجل سهولة العودة الى وثائق الحكومة الاسبانية الخاصة ومعرفة محتواها (حسين، 1958،. 66)، وحذت فرنسا حذو اسبانيا حينما أصدر رجال الثورة الفرنسية في 12 أيلول 1790م قانونا أنشأ بموجبه الأرشيف الفرنسي (Archives Nationales)، وحضي

* جامعة الأنبار، العراق. تاريخ استلام البحث 2020/1/11، وتاريخ قبوله 2020/6/2.

© 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

هذا الأرشيف بعناية فائقة من لدن نابليون بونابرت (الآلوسي والنجار، 1988،. 18) ، الذي أمر بجمع شعث الوثائق الفرنسية وترتيبها وتبويبها بشكل منظم، من أجل أتاحة الفرصة أمام باحثين العالم أجمع للاطلاع على منجزات الفرنسيين العام.

هذا وقد أبدت بريطانيا اهتمامها بميدان الأرشيف وتنظيم الوثائق، حين أصدرت حكومتها بحلول عام 1838م قانون دار الوثائق العامة (Public Record Office), الذي تم بموجبه تجميع كافة المجموعات الأرشيفية المتفرقة ووضعها تحت إشراف كبير القضاة (Master of the Rolls)) (Jenkinson,1948,. 67, ويمكن اعتبار بريطانيا النموذج البارز في مجال الحفظ الأرشيفي المركزي للوثائق، ولم تتنصل ألمانيا عن رغبتها في مسايرة تطور الحفظ الأرشيفي لدى جاراتها الدول الأوربية، حيث أنشئت أرشيف الرايخ المركزي (Reichsarchiv) عام 1919م ، وفيه جمعت ألمانيا ما لديها من وثائق متناثرة بين مقاطعاتها الداخلية، لكن السلطات في ألمانيا لم تحاول وضع لوائح عامة تطبق على دور الوثائق الألمانية، بل تركت الأمر للحكومات القائمة في الولايات أن تسن ما تراه مناسبا لأمورها من قوانين ولوائح.

بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، وتحديدا في عام 1921م بذلت الدول الأوربية الكثير المساعي والجهود لإنشاء جهاز دولي للتعاون الثقافي، يكون تابعا للمعهد الدولي للتعاون الفكري (Internetional Institute on Intelectual Cooperation) في العاصمة الفرنسية باريس (Unesco Bulletin Libraries, 1965, 297-298)، وعلى اثر إنشاء الجهاز المذكور أصبحت أغلب دول العالم المتحضرة على استعداد تام لتقبل فكرة الحفظ الأرشيفي المركزي للوثائق الخاصة بها، نظرا لإدراك السلطات الحكومية وقتها للأهمية الكبيرة للوثائق المحفوظة، فبدأت دور الوثائق تصبح أكثر انتشارا وتنظيما في مختلف أنحاء العالم (الآلوسي،1974،. 10)، ويعد أرشيف الولايات المتحدة الأمريكية الذي أنشأ عام 1934م هو أبرز الأرشيفات الذي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى، وأصبح أمين عام هذا الأرشيف يعين بصورة مباشرة من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يسترعي الانتباه إلى حجم الأهمية التي اكتسبتها دور الوثائق العالمية بين الحربين العالميتين (الآلوسي والنجار، 1988،. 10).

ثالثا . إنشاء الأرشيف العراقي ومراحل تطوره :

أ . أنشاء الأرشيف العراقي :

برزت بعد الحرب العالمية الأولى (1914ـ1918م) اهتمامات بالغة بمراكز الوثائق في مختلف أنحاء العالم (سوولو، 1979،. 156)، لكن هذه الاهتمامات لم تؤد إلى إذكاء روح الرغبة لدى كبار ساسة العراق في سبيل الحفاظ على وثائق بلدهم من الاندثار، لا بل أن وزارة نوري سعيد (رئيس الوزراء العراقي) السابعة أصدرت بتأريخ 25 أيار 1942م قانونا فرض على جميع مؤسسات الدولة العراقية ضرورة إتلاف الوثائق القديمة، وقد وافق على هذا القانون مجلسي النواب والأعيان العراقيين (د. ك. و، 1942،. 143)، وبموجبه أصبحت جميع الوزارات العراقية والدوائر المرتبطة بها، وحتى مجلسي النواب والأعيان ورئاسة الديوان الملكي وسكرتارية مجلس الوزراء يؤلفون لجانا خاصة، مهمتها الإشراف على عملية إتلاف الوثائق بشكل سنوي ممنهج (وزارة الداخلية العراقية، 1942،. 3)، بحجة أن هذه الأوراق فقدت أهميتها، ولم تعد نافعة بالنسبة لمؤسسات الدولة العراقية، الأمر الذي ساعد على إتلاف وثائق مهمة للغاية في تأريخ العراق الحديث والمعاصر (ملاحق صحيفة المدى، 2015،. 3268).

ازدادت أهمية الوثائق بشكل أكبر بعد الحرب العالمية الثانية (1939ـ1945م) (الآلوسي والنجار، 1988،. 12)، فتنبه عدد من مثقفي العراق إلى ضرورة اللحاق بركب الدول المتقدمة أرشيفيا، منطلقين من مبدأ "أن الدولة التي ليس لها أرشيفا تعد كالمريض الفاقد لذاكرته" ، وكان في مقدمة هؤلاء المثقفين المؤرخ الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري (عبد العزيز الدوري : من كبار مؤرخي العراق والوطن العربي، ولد في بغداد عام 1917، تسنم عدة مناصب كان أبرزها رئيسا لجامعة بغداد عام 1963، توفي عام 2010م) (بصري، 1994،. 545)والمؤرخ الأستاذ الدكتور صالح أحمد العلي (صالح أحمد العلي: من أشهر مؤرخي العراق، ولد في الموصل عام 1918، تخرج في دار المعلمين الابتدائية في العراق عام 1939، وعين في عدد من المدارس الرسمية، أكمل دراسة الدكتوراه في جامعة أكسفورد البريطانية عام 1949، شغل عدة مناصب في العراق كان ابرزها رئيسا للمجمع العلمي العراقي للمدة (1978ـ 1995) (الطائي، 2013،. 2-3) والمؤرخ الدكتور ياسين عبد الكريم (ياسين عبد الكريم: مؤرخ عراقي كبير، ولد عام 1914م في لواء الموصل، دخل دار المعلمين الابتدائية في بغداد عام 1935م، وبعد تخرجه عين معلما في طوز خورماتو عام 1935م، نال درجة الماجستير في التأريخ الحديث والمعاصر من جامعة مينوسوتا الأمريكية، ونال درجة الدكتوراه من ذات الجامعة عام 1956م، وفي نفس العام عاد إلى العراق وعمل مدرسا في مادتي تأريخ أوروبا والشرق الأدنى القديم في قسم التأريخ بكلية الآداب ـ جامعة بغداد، توفي عام 1988م) (العلاف، 2011،. 331-332)، الذين سعوا

جاهدين من أجل إقناع الحكومة العراقية على إنشاء المركز الوطني للوثائق بموجب القانون رقم (142) لعام 1963م (الوقائع العراقية، 1963، 884)، غير ان الصعوبة التي جابهها المسؤولين حينذاك هي قلة العناصر المتخصصة والمؤهلة علميا وفنيا وإداريا لإدارة المركز بشكل مهني، لذا تقرر إلحاقه بجامعة بغداد لمدة خمسة أعوام، وعين الدكتور ياسين عبد الكريم أول أمين عام له (الخطاب، 1990، 26)، وذلك لغرض إعداد وتهيئة الكوادر الفنية والإدارية للمركز خلال المدة المذكورة، ثم يعاد بعدها إلحاقه بمجلس الوزراء العراقي ليستأنف عمله بشكل أكثر مهنية (د. ك. و، 1980، 1).

سبب ضعف الدعم الحكومي للمركز، واقتصار موقعه على بيت مؤجر في منطقة الوزيرية (الوزيرية : محلة أنشئت على أرض زراعية واسعة في الجانب الشرقي من بغداد، تملكها بعض ولاة المماليك في بغداد أواخر القرن التاسع عشر، وكانوا هؤلاء الولاة يلقبون بالوزراء، والمقصود بالوزير هنا هي رتبة عثمانية تسند إلى كبار الموظفين، ولاسيما الولاة في المناطق المهمة في بغداد) (رؤوف، 1994، ص22)، مغادرة أمينه ياسين عبد الكريم وزملائه الذين كانوا يشرفون على سير عمل المركز عام 1968م (الخطاب، 1990، 29)، وفي عام 1969م انتهت فترة إلحاق المركز بجامعة بغداد، وعرضت مسألة إلحاقه مجددا على مجلس الوزراء العراقي، وبعد تقارب وجهات النظر من قبل أعضاء المجلس على أهميته، تقرر عام 1969م إلحاقه بوزارة الثقافة والإعلام (د. ك. و، 1980، 1–4)، إلا أن إدارته أنيطت بعدد من الموظفين الغير مؤهلين لهذا العمل العلمي الدقيق، فأصبح المركز دائرة ثانوية فاقدة لأهميتها، رغم أنها تعد مستودع التراث العراقي عبر التأريخ (د. ك. و، 1980، 2).

ب . مراحل تطوره :

أولت وزارة الثقافة والإعلام العراقية المركز الوطني للوثائق أهمية كافية مطلع عام 1972م، اذ أرادت اقتلاع مشكلة المركز الوطني للوثائق من جذورها، فأناطت أعمال المركز بكادر مؤهل علميا وفنيا لإدارته (مديرية التقاعد العامة، دفتر الخدمة للآلوسي)، وفور تسنم هذا الكادر الذي ترأسه وقتها المؤرشف العراقي سالم الآلوسي، باشر في إنشاء سجلات خاصة بوثائق العهد العثماني، والعهد الملكي، والعهد الجمهوري، إذ استغرقت مدة تصنيف الوثائق العراقية من قبل عناصر الكادر مدة سبعة أشهر، عملوا اثناءها على فهرسة الوثائق بشكل يتيح للباحث المحلي والأجنبي أريحية تصفح ومراجعة محتوياتها، وبهذا الإجراء وضعوا حلا مبكرا لمشكلة من مشاكل المركز التي عانى منها، وهي مشكلة تبعثر الوثائق وعدم تصنيفها وفهرستها بشكل سليم (ملاحق صحيفة المدى، 2015، 3268).

انبثقت مشكلة الحفاظ على الوثائق على الساحة العراقية مرة أخرى، عندما أصدرت الحكومة العراقية التي كان يترأسها أحمد حسن البكر قانونا جديدا لإتلاف الأوراق القديمة بتأريخ 28 كانون الأول 1972م، بحجة تخلف أحكام قانون عام 1942م القديم، وعدم مواكبته للعصر، ولإدخال وسائل علمية وتقنيات حديثة في تنظيم حفظ الوثائق الرسمية ولإتلاف ما ينبغي إتلافه منها (د .ك. و، 1972، 738)، وهذا ما كان يتنافى أيضا مع إستراتيجية عمل المركز، لأن الغاية التي أسس المركز لتحقيقها هي الحفاظ على جميع الوثائق الرسمية القديمة للدولة العراقية، وذلك تيمنا بمراكز الوثائق المتقدمة (د .ك. و، 1980، 8)، لذا احتج القائمون على أعمال المركز على إصدار قانون عام 1972م، إذ ذكرت الأمانة العامة للمركز في تقرير أرسلته إلى وزارة الثقافة والإعلام، "إن قانون إتلاف الأوراق الذي صدر عام 1972م هو قانون يعتري فقراته الغموض، ولا يلزم دوائر الدولة بتسليم وثائقها للمركز، وإن المخالفات والخروقات التي تعرضت لها أضابير الوثائق الرسمية في مختلف دوائر الدولة العراقية، أصبح من العسير معالجتها والحفاظ عليها، بسبب قانون عام 1972م الأخير" (نقلا عن: د .ك. و، 1980، 8)، والتفتت الحكومة العراقية إلى هذا الاحتجاج، مقررتا تعديل بعض فقرات قانون عام 1972م بفقرات القانون رقم (108) الذي صدر عام 1973م، الذي أطلق عليه قانون المركز الوطني العراقي لحفظ للوثائق، وكانت فقراته واضحة نوعا ما، إذ أنيطت من خلالها بالمركز صلاحيات أوسع من صلاحيات فقرات القانون السابق، وأصبح المركز بموجبها يتولى عملية جمع الوثائق وتصنيفها وفهرستها وتوثيقها وعرضها في المعارض، بعد أن كانت الدوائر الحكومية هي من تتولى عملية جمع وثائقها، وتسلم ما ترغب تسليمه للمركز (د .ك. و، 1973، 490).

بعد تعديل قانون المركز الوطني للوثائق عام 1973م، وضعت الأمانة العامة للمركز خطة عمل أرادت من خلالها النهوض بواقع المركز، فقامت بجرد جميع موجوداته من وثائق وكتب وصور وخرائط، كما أوفدت بعض مندوبيها في زيارات إلى بعض المراكز الوثائقية في دول القارة الأوربية بين عامي 1973–1974م، حيث أثمرت هذه الزيارات عن الاطلاع على الأرشيف الوطني الفرنسي، والأرشيف الإيطالي، وأرشيف ألمانيا الديمقراطية في بوتسدام، فتولد لدى وفود المركز صورة خلفية مسبقة لتطوير عمل مركز العراق الوثائقي، كما نتج عن تلك الزيارات إعادة تنظيم المركز إدارياً على قرار تنظيمات المراكز الأوربية،

وبموجب التنظيم الإداري الجديد أصبحت الأمانة العامة للمركز تتألف من مديرية أمانة الوثائق، ومديرية البحوث والإحصاء، ومديرية الشؤون الفنية، ومديرية العلاقات والترجمة، ومديرية المكتبة الوثائقية (د .ك. و، 1980، 2-3).

نتج عن إعادة تنظيم المركز إداريا، نقصا واضحا في عدد الموظفين، ولاسيما المهنيين منهم في ميدان الوثائق والأرشفة ، نظرا لازدياد أقسام المركز، فأجبرت الأمانة العامة على تدريب وتأهيل عدد من الموظفين بشكل طوعي، لسد شواغر الأعمال الإدارية والفنية في المركز (د .ك. و، 1981، 3)، وكلفت أيضاً مجموعة من الموظفين بمهمة زيارة الوزارات والدوائر الحكومية التابعة لها داخل بغداد وخارجها، للاطلاع على الوثائق المهمة من أجل جلبها إلى المركز، فأثمرت تلك الزيارات عن جلب أعداد ضخمة من الوثائق، التي نظمت بشكل ملفات قدر عددها بـ (2556) ملفة حينذاك ، وأصبحت إحدى المصادر المهمة للغاية بالنسبة للباحثين، ولاسيما الباحثين منهم في مجال التأريخ ، الذي تشكل الوثائق عماد دراسته (د .ك. و، 1983، 1-2) .

كان المركز يعاني كذلك من قلة الأجهزة الحديثة والمواد الفنية ، التي تساعده على مواكبة التطورات الأرشيفية الملحوظة التي شهدتها الدول المتقدمة في هذا الميدان، وهذا ما تنبهت إليه أمانة المركز، التي كثرت مناشداتها ومطالباتها تجاه وزارة الثقافة والإعلام العراقية، لتزويد المركز بما يحتاجه من أجهزة ، إذ تجاوبت معها الوزارة وقامت بتزويد المركز بأجهزة حديثة نوعا ما، في مقدمتها جهاز لتعقيم وتعفير الوثائق القديمة ، ومواد كيمياوية ، ولوازم تستخدم في صيانة الوثائق وترميمها، وكذلك أجهزة للتصوير والاستنساخ ، وجهاز قارئ للوثائق (ميكروفيليم) ، مما شجع إدارة المركز للمضي قدما في سبيل تطوير المركز بشكل يتماشى مع ما يعمل به عالميا، فطالبت وزارة الثقافة والإعلام بترجمة الوثائق العثمانية التي تعود لأيام الحكم العثماني في العراق ، وحاولت إقناع المسؤولين فيها بالضغط على الحكومة العراقية ، لإقناع حكومة أنقرة بجلب الوثائق الخاصة بالعراق، المحفوظة في الأرشيف العثماني (د .ك. و، 1980، 9).

كانت عقبة انعدام الوعي الوثائقي من أكبر العقبات التي واجهها العراق بشكل عام، والمركز الوطني للوثائق بشكل خاص ، وهي العقبة التي دفعت أمانة المركز إلى تكليف عدد من منتسبيها بمهمة عقد محاضرات تثقيفية في دوائر الدولة ، بينوا من خلالها لموظفي هذه الدوائر أهمية الوثائق وقيمتها، وحثوهم على الاحتفاظ بها، وشرحوا لهم أيضا الطرق السليمة في كيفية حفظ الوثائق وتصنيفها وفهرستها، وأساليب ترحيلها إلى المركز عند استغناء الدوائر والوزارات عنها (د .ك. و، 1983، 2).

أنجز المركز الوطني للوثائق عام 1975م العديد من البحوث والدراسات التي تعرضت لأهمية الوثائق ، ومنها دراسة عن التشريعات الوثائقية الدولية والعربية والعراقية ، مع نصوص التشريعات الوثائقية في دول العراق ، ومصر، والسودان، والجزائر، وهي أول دراسة مقارنة في علم الوثائق يشهدها العراق ، فضلاً عن ترجمة بعض الدراسات العلمية والفنية الأجنبية كترجمة (المرشد إلى موظفي سجلات الدوائر (، الصادر عن دائرة السجلات العامة البريطانيةThe Public Record Offic))، وهو خلاصة تجارب علماء الوثائق في بريطانيا خلال الثلاث مئة عام الأخيرة ، وخدمت هذه البحوث والدراسات منتسبوا المركز أولا، وجميع منتسبي أرشيفات دوائر الدولة ثانيا (د .ك. و، 1983، 3)، وأصبح موظفوا المركز بفضل اطلاعهم على هذه الدراسات والبحوث، على قدر كاف من المسؤولية والمعرفة بمزايا الحفظ الأرشيفي العالمي، فتشكلت عرى اتصالات وثيقة بينهم وبين موظفي أشهر الأرشيفات العالمية، وأخذ المركز يوفد منتسبيه ايفادات دورية إلى أرشيفات الدول المتقدمة في هذا المجال، كالأرشيف الإيطالي في روما، والأرشيف الهندي في نيو دلهي وغيرها من الأرشيفات العالمية ، بهدف الاطلاع على سير العمل واكتساب الخبرات الإدارية اللازمة في ميدان العمل الوثائقي (د .ك. و، 1983، 6-7).

من جهة أخرى كانت إدارة المركز تطالب الحكومة العراقية بشكل متواتر في ضرورة تخصيص بناية واسعة للمركز الوطني للوثائق ، تلائم العمل الوثائقي الدقيق والمعقد (د .ك. و، 1980، 4)، الذي يتطلب مناخا ملائما بعيدا عن إشعة الشمس الحارقة، التي تعد السبب الرئيس في إتلاف الوثائق الورقية في العراق ، إذ تسبب تحويل لون الورق من اللون الأبيض إلى اللون الأسمر أو الأصفر، مما يجعل الورق قابلا للتكسر، فضلا عن الغبار التي كان يتوقع لها أن تتحد مع ثنائي أوكسيد الكبريت (Sulpher Dioxide) فيسببان تلفا للمادة الورقية (د .ك. و، 1980، 13-14)، وكادت هذه المخاطر أن تفتك بالوثائق العراقية بالفعل، بسبب استمرار المركز في إشغاله لبيت صغير في منطقة الوزيرية إلى منتصف عام 1978م، حين نقلت نصف موجودات المركز إلى الطابق الثاني من بناية المكتبة الوطنية، ثم نقل النصف الآخر من موجوداته عام 1979م إلى المكان نفسه (د .ك. و، 1980، 4).

حلت عملية النقل المذكورة جزءا من أزمة المكان، إلا أنها لم تحل الأزمة كليا، نظرا لعدم جاهزية قاعات المكتبة الوطنية للحفظ الأرشيفي من النواحي الفنية ، وزيادة خزانات الحديد التي تستوعب الأضابير، مما شكل تهديدا للبناية بالانهيار (د .ك. و،

1980، 4)، الحال الذي استدعى تدخل خبير منظمة اليونسكو () (UNESCOمنظمة اليونسكو: وكالة متخصصة تتبع منظمة الأمم المتحدة ، تأسست عام 1946م، ومقرها الدائم العاصمة الفرنسية باريس، كانت مهامها الأولى هي مهام تربوية تعليمية ، لكن هذه المهام تشعبت مع مرور الزمن حتى أصبحت المنظمة إحدى الجهات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان عالميا (Safra)،Jacobe and caus، 2010 ، (149 .للشؤون الثقافية جفري ايد (Jafri Ayd)، لملاحظة التطورات التي حصلت في المركز، إذ أمضى في المركز مدة أسبوعين (13ـ27 شباط 1980م) بصحبة أمين المركز سالم الألوسي ، تفحصا خلالهما شؤون المركز ودونا كل صغيرة وكبيرة تتعلق به ، ثم عرضا بعدها جميع المشكلات على وزير الثقافة والإعلام العراقية لطيف نصيف جاسم الدليمي، خلال اجتماعهما معه في مقر الوزارة، ووضعاه بالصورة الكاملة لإيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلات (د .ك. و، 1980، 2ـ4).

غادر جفري أيد العراق متوجها إلى باريس بعد انقضاء مدة زيارته ، ومن باريس أرسل تقريره إلى سليم قسوم الممثل الدائم لهيئة الأمم المتحدة في العراق بتأريخ 10 حزيران 1980م ، مدونا فيه تشخيصه للمشكلات التي عاني منها المركز، ومقترحا الطرق المناسبة لعلاجها، ومن أبرز المشاكل التي سلط الضوء عليها في تقريره هي مشكلة عدم توفر البناية الخاصة بالمركز، حيث ذكر أن المتحف العراقي والمكتبة الوطنية ومؤسسات ثقافية أخرى في العراق، تشغل بنايات جديدة حديثة التصميم، فسيحة ومزودة بالأجهزة الحديثة، على عكس المركز الوطني للوثائق الذي يعمل بصورة غير مستقرة على حد تعبيره (د .ك.و، 1980، 4)، وكادت محاولات القائمين على أدارة المركز أن تجدي نفعا، ويوضع حلا لمشكلة عدم توفر البناية، إذ خصصت الحكومة العراقية عام 1979م مبلغ خمسة ملايين دينارا عراقيا لإنشاء بناية كبيرة، تضم المركز الوطني للوثائق، ومعهد الوثائقيين العرب والفرع الإقليمي العربي للوثائق (د .ك. و، 1981، 5)، لكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، وعلى ما يبدو أن حرب الخليج الأولى (1980ـ1988م) حالت دون إتمام المشروع ، نظرا لحاجة الحكومة العراقية وقتها إلى الأموال ، فاستمر المركز يشغل جزءا من بناية المكتبة الوطنية (دار الكتب والوثائق حاليا) إلى يومنا الراهن.

على صعيد آخر كانت إدارة المركز مقتنعة بأن الأساس السليم للوثائق هو حفظها وليس إتلافها (اتحاد المؤرخين العرب، 1986، 21)، لذا سعت إلى تغيير اسم)قانون إتلاف الأوراق القديمة(لعام 1972م، واستبداله باسم)قانون الحفاظ على الوثائق(، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف بذلت جهودا استثنائية استغرقت مدة أربعة أعوام (1979ـ1982م) بالتعاون والتنسيق مع المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري في وزارة الثقافة والإعلام ، إذ شكلت لجنة وزارية لهذا الغرض ، وكان الأمين العام للمركز سالم الآلوسي أحد أعضاءها البارزين (د .ك. و، 1983، 4)، فنتج عن جهود أعضاء اللجنة تغيير اسم وفقرات قانون إتلاف الأوراق لعام 1972م إلى فقرات جديدة تحت اسم قانون الحفاظ على الوثائق رقم (70) لعام 1983م، الذي نشر في جريدة الوقائع العراقية بتأريخ 11 تموز 1983م (الوقائع العراقية، 1983، 2947) وقد أعطى هذا القانون بالنسبة للمركز الوطني للوثائق وأمينه العام أريحية عمل كبيرة ، بحكم تأكيد فقراته على ضرورة تزويد المركز بأجهزة متطورة مواكبة للعصر، وكذلك أجبرت الدوائر الحكومية بموجبه على تشكيل لجان دائمة مهمتها الإشراف على صيانة الوثائق العائدة لها، وعدم إتلافها إلا بمشورة المركز، فأصبح المركز يمتلك الشخصية المعنوية التي تضمن له القيام بجميع التصرفات القانونية التي لا تتعارض والأغراض التي أنشأ من أجلها(الوقائع العراقية، 1983، 2947).

نتيجة للعمل المتواصل الذي بذلته أمانة المركز، أصبحت موجودات المركز إحدى كنوز الدولة العراقية المهمة ، إذ أودعت فيه وثائق كانت شاهدة على عصرها، سواء من المخطوطات أو المطبوعات النوادر التي تتعلق بالتأريخ والجغرافية التأريخية والسياسية لشعب العراق ، والشعوب العربية الإسلامية الأخرى ، كالوثائق والفرامين السلطانية التي تعود لحكم العثمانيين في العراق والوطن العربي، والمحاضر الخاصة بالمجالس النيابية، ووثائق رئاسة الدولة العراقية في العهد الملكي ، والجمهوري ، ووثائق المحاكمات العسكرية والمدنية ، فضلا عن وثائق الأحزاب السياسية في العراق (د .ك. و، 1985، 1)، ولم تقتصر موجودات المركز على الوثائق التأريخية فقط ، بل اشتملت على وثائق تراثية مهمة ، تتعلق بالأديان والمذاهب والملل والنحل وفقه الشريعة الإسلامية ، واللغة والنحو والبلاغة وفنون الأدب، والطب والهندسة والفلك والرياضيات والزراعة والصناعة والتجارة، زد على ذلك وثائق التراث الشعبي العراقي بمختلف أشكاله (د .ك. و، 1985، 2).

هكذا أصبح المركز الوطني للوثائق محطة علمية يرتادها ليس فقط الباحثين من أبناء العراق، بل مئات من الباحثين العرب وطلبة الدراسات العليا ، الذين قدم لهم المركز المئات من الملفات الوثائقية المختلفة والمصنفة بطريقة احترافية ، جعلت أمر تصفحها أمرا يسيرا (د .ك. و، 1983، 2)، ولاسيما بعد أن جلبت أمانة المركز موظفين وثائقيين مهنيين أكفاء، نالوا شهاداتهم

في علم الوثائق والأرشفة من معهد الوثائقيين العرب في بغداد، وبهذا الإجراء استطاعت التغلب على مشكلة أخرى من مشكلات المركز ألا وهي مشكلة الكفاءة والمهنية في العمل (د .ك. و، 1983، 7)، وأمست الوثائق مواد محصنة لها حافظيها وحارسيها، بعد أن كانت سهلة المنال يجلبها المواطنين إلى منازلهم دون أن يعرفوا قيمتها وقدرها، فتكون في العراق وعي وثائقي كبير، شاهده جميع رواد المركز في سبعينيات القرن الماضي (العاني، 2019، بغداد)، وظل المركز الوطني للوثائق دائرة مستقلة حتى عام 1987م، إذ دمج المركز مع المكتبة الوطنية في حزيران 1987م، وأصبحت الدائرتين تحمل اسما واحدا وهو اسم (دار الكتب والوثائق الوطنية) (الوقائع العراقية، 1987، 3159).

ـ الاستنتاجات

- تبين أن إنشاء المركز الوطني العراقي لحفظ الوثائق هو امتدادا لإنشاء الأرشيفات الوثائقية العالمية ، إذ يعد إنشاء هذه المراكز احد مظاهر الدول القومية المتحضرة، وسمة بارزة من سمات اهتمامها بقضايا التدوين التأريخي .
- اتضح أن أرشيف العراق الوثائقي لم يحضا بالعناية الكافية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة ، إلا بعد عام 1972 وهو العام الذي شهد على إصدار أول قانون خاص بالمركز الوطني للوثائق ، وبموجبه صدرت التعليمات الخاصة بكيفية حفظ الوثائق وأرشفتها.
- نجح مؤرخي العراق الذين هدفوا إلى إنشاء المركز في مسعاهم ، إذ أصبح المركز أحد الدوائر الحيوية التي يغترف الباحثون من وثائقه ، التي ضمت في طياتها معلومات قيمة، تتعلق بتأريخ العراق ابتداء من العهد العثماني و وصولا إلى العهد الجمهوري الثاني .
- أسهم الأرشيف العراقي في رفد وتزويد أول وجبة للدراسات العليا أطلقت في العراق في بداية السبعينات بالمعلومات والوثائق التاريخية المهمة .

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

الوثائق العربية "مجلة"، 1977، بغداد، العدد 3.

حسين، محمد احمد، 1958، الوثائق التاريخية، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة.

الالوسي، سالم، و النجار، مصطفى عبد القادر، 1988، التشريعات الوثائقية في أوربا، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد.

الالوسي، سالم، 1974، الفرع الاقليمي العربي للمجلس الدولي للوثائق "عربيكا"، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد.

سوولو، أس، أو، 1979، التوسع والتطور الأرشيفي على النطاق العالمي، ترجمة : يوسف داود عبد القادر، الوثائق العربية "مجلة"، بغداد، العدد 5.

(د .ك. و)، 1942، قسم التوثيق، الملفات الإدارية، (أ. ق. أ. خ. م. و. و)، قانون إتلاف الأوراق القديمة لعام 1942.

وزارة الداخلية العراقية، 1962، قانون إتلاف الأوراق الرسمية القديمة رقم (33) لعام 1942م، مطبعة الحكومة، بغداد.

ملاحق صحيفة المدى، ملحق عراقيون، 2015 بغداد، العدد 3268.

.بصري، مير، 1994، أعلام الأدب في العراق الحديث، ج1، دار الحكمة، لندن.

.الطائي، ذنون يونس، صالح أحمد العلي 1918ـ2003م، 2013، (المنهج والآراء التأريخية)، دراسات موصلية "مجلة"، الموصل، العدد 40.

العلاف، ابراهيم خليل، 2011، موسوعة المؤرخين العراقيين المعاصرين، ج1، دار ابن الاثير، الموصل.

الوقائع العراقية "صحيفة"، 1963، بغداد، العدد 884.

الخطاب، رجاء حسين حسني، 1990، ياسين عبد الكريم، دراسة عن سيرته العلمية، كلية الآداب، جامعة بغداد.

(د .ك. و)، 1980، قسم التفتيش، الملفات الإدارية، اضبارة المراسلات مع وزارة الثقافة والإعلام، تقرير عن أعمال الأمانة العامة للمركز الوطني للوثائق،.

رؤوف، عماد عبد السلام، 1994، الأصول التأريخية لأسماء محلات بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

مديرية التقاعد العامة، الملفة الخاصة بسالم الآلوسي، دفتر الخدمة.

(د .ك. و)، 1972، قسم التوثيق، الملفات الإدارية، (أ. ق. أ. خ. م. و. و)، قانون رقم (141) لعام 1972م.

(د .ك. و)، 1973، قسم التوثيق، الملفات الإدارية، (أ. ق. أ. خ. م. و. و)، قانون المركز الوطني للوثائق رقم (108) لعام 1973م.

(د .ك. و)، 1981، قسم التفتيش، الملفات الإدارية، (أ. م. و. ث. ع)، تقرير عن أعمال الأمانة العامة للمركز الوطني للوثائق.

(د .ك. و)، 1983، قسم التوثيق، الملفات الإدارية، (أ. م. و. ث. ع)، ورقة عمل المركز الوطني للوثائق.

(د .ك. و)، 1980، الوحدة الوثائقية، وزارة الثقافة والإعلام، الاضبارة رقم : 51، تشييد بناية المجمع الوثائقي، التقرير الفني لخبير اليونسكو جفري ايد.
(د .ك. و)، 1981، الوحدة الوثائقية، وزارة الثقافة والإعلام، الاضبارة رقم : 31، تشييد بناية المجمع الوثائقي، التقرير الفني لخبير اليونسكو جفري ايد.
العرب، اتحاد المؤرخين، 1986، اتحاد المؤرخين العرب يقيم احتفالا خاصا بتكريم الأستاذ سالم الآلوسي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد.
الوقائع العراقية "صحيفة"، 1983، بغداد، العدد 2947.
(د .ك. و)، 1985، قسم التوثيق، الملفات الإدارية، (أ. م. و. ث. ع)، ورقة عمل المركز الوطني للوثائق لعام 1985.
(د .ك. و)، قسم التوثيق، الملفات الإدارية، (أ. م. و. ث. ع)، ورقة عمل المركز الوطني لحفظ الوثائق لعام 1983م، ص2.
مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور نوري عبد الحميد العاني، بغداد، بتأريخ 28 كانون الثاني 2019م.
الوقائع العراقية "صحيفة"، 1987، بغداد، العدد 3159.

المراجع الأجنبية:

Lancour, Harold, 1967, Encyclopaedia of Library and information Sciences, Vol. 1, Elk Book, London.

Jenkinson, Hilary, 1948, The English Archivist, A new Profession, London.

Safra, Jacob E, and Caus, Jorge, 2010, The new Encyclopaedia Britannica, Vol.12, Encyclopaedia Britannica, Chicago, Edition 15.

Unesco Bulletin Libraries, 1965, Vol. 2, No. 6.

The Iraqi Archive its development and its impact on the historical documenting

***Fahmi Ahmed Farhan* ***

ABSTRACT

Documentary archives are one of the most important circles in the developed world, where most of the countries after the second department great attention, including the republic of Iraq, which established archive in 1963, where this archive became a manholes important information for scientific students research, in particular, historians have not only visited the center, but are also visited by various foreign students.

Keywords: Iraqi Archive ; development ; impact.

* University of Anbar, Iraq. Received on 11/1/2020 and Accepted for Publication on 2/6/2020.